

Distr.: General  
13 May 2022  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخمسون

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

## حجب الإنترنت: الاتجاهات والأسباب والتداعيات القانونية والتأثيرات التي تمس بمجموعة من حقوق الإنسان

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان\*

موجز

في هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 16/47، تعرض مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لمحة عامة عن اتجاهات حجب الإنترنت. ويتضمن التقرير تحليلاً لأسباب هذا الحجب وتداعياته القانونية وتأثيره في حقوق الإنسان، وأدوار الشركات في هذا الصدد، والجهود المبذولة حالياً من أجل تعزيز الربط الشبكي بالإنترنت وتقديم المعونة الإنمائية، وأهمية هذه الجهود في كشف عمليات الحجب وتقادي حدوثها والتعامل معها، فضلاً عن مجموعة من التدابير الموصى بها لوضع حد لعمليات الحجب والتقليل من تأثيرها إلى أدنى حد.

\* أتفق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن إرادة الجهة المقدمه له.



الرجاء إعادة الاستعمال

## أولاً- مقدمة

1- يتسبب حجب خدمات الإنترنت والاتصالات السلكية واللاسلكية في مساوئ شتى يتكبدها المستخدمون، وقد يتجسد جزء بسيط منها مثلاً في أمور مثل عدم تمكن المستشفيات من الاتصال بأطبائها في حالات الطوارئ، وحرمان الناخبين من المعلومات المتعلقة بالمرشحين، وعزل صناع الحرف اليدوية عن العملاء، وربما مواجهتهم إفلاساً اقتصادياً وشيكاً، وعدم قدرة المتظاهرين السلميين الذين يتعرضون لهجوم عنيف على طلب المساعدة، وعدم تمكن الطلاب من المشاركة في امتحانات الالتحاق بالبرامج الأكاديمية، وعدم قدرة اللاجئين على الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمخاطر التي قد يتعرضون لها بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). بيد أن العديد من الحكومات تأمر بتنفيذ عمليات الحجب هذه، غير مدركة للتأثيرات القاسية التي يمكن أن تسببها أو غافلة عنها أو معتبرة أن كفة العوامل المبررة للحجب ترجح على كفة الأضرار الناجمة عنه. وتظل الآثار المأساوية لعمليات الحجب، التي يتكبدها على أرض الواقع ملايين الأشخاص وتمس بحياتهم وحقوق الإنسان الواجبة لهم، أمراً يفقر كثيراً للتقدير الكافي ويستحق اهتماماً أكبر بكثير من جانب الدول والمنظمات الدولية ومؤسسات الأعمال التجارية والمجتمع المدني.

2- ويهدف هذا التقرير إلى تلبية الحاجة الماسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة حجب الإنترنت. وهو يتضمن معلومات بشأن الظروف التي ينفذ فيها هذا الحجب وعواقبه المقلقة في كثير من الأحيان. ويورد التقرير اقتراحات لكبح الاتجاه الحالي نحو تزايد عمليات الحجب في بعض المناطق، بالنظر إلى عدم التوافق من حيث المبدأ بين عمليات الحجب والالتزامات الدولية المتعلقة بضمان وصول الجميع إلى الإنترنت، كما يتضمن توصيات تستند إلى قانون حقوق الإنسان المنطبق، بما في ذلك المبادئ الرئيسية المتعلقة بالمشروعية، والضرورة، والتناسب، وعدم التمييز.

3- ويقدم التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 16/47 الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تدرس الاتجاه السائد في حالات حجب الإنترنت، وأن تحلل أسبابها وتداعياتها القانونية وتأثيرها في طائفة من حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالاستناد إلى مشاورات قوية مع أصحاب المصلحة. ويستند التقرير إلى أعمال سابقة، ويراعي الرؤى المستنقاة من سلسلة من المشاورات الافتراضية مع أصحاب المصلحة ومن 80 ورقة وردت من الدول والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني تلبية لدعوة إلى تقديم مدخلات<sup>(1)</sup>. ويرمي التقرير أيضاً إلى الإسهام في تنفيذ نقاط العمل التي حددها الأمين العام بشأن وضع حد لعمليات حجب الإنترنت، وفق ما ورد في تقريره بشأن خارطة طريق التعاون الرقمي وفي تقريره<sup>(2)</sup> المعنون "خطتنا المشتركة"<sup>(3)</sup>.

(1) انظر [www.ohchr.org/en/calls-for-input/calls-input/call-comments-report-internet-shutdowns-and-](http://www.ohchr.org/en/calls-for-input/calls-input/call-comments-report-internet-shutdowns-and-human-rights-fiftieth)

[human-rights-fiftieth](http://www.ohchr.org/en/calls-for-input/calls-input/call-comments-report-internet-shutdowns-and-human-rights-fiftieth) للاطلاع على طلب تقديم مدخلات وعلى الأوراق الواردة، باستثناء الأوراق التي طلب أصحابها عدم الإفصاح عن أسمائهم.

(2) A/74/821.

(3) A/75/982.

## ثانياً - تعريف حجب الإنترنت

4- حجب الإنترنت هو تدبير تتخذه حكومة، أو يُتخذ باسم حكومة، ويتجسد في التعتيل المتعمد للوصول إلى أنظمة المعلومات والاتصالات المربوطة بالإنترنت واستخدامها. وهو يشمل إجراءات تحد من قدرة عدد كبير من الأشخاص على استخدام أدوات الاتصال عبر الإنترنت، إما عن طريق تقييد الربط الشبكي بالإنترنت بوجه عام أو عن طريق إعاقة إمكانية الوصول إلى الخدمات الضرورية للاتصالات التفاعلية وسهولة استخدامها، مثل وسائل التواصل الاجتماعي وخدمات المراسلة<sup>(4)</sup>. وتؤثر عمليات الحجب هذه حتماً على العديد من المستخدمين ممن لديهم أهداف مشروع، الأمر الذي يؤدي إلى أضرار عرضية هائلة تتجاوز نطاق الأغراض المقصودة من الحجب.

5- وغالباً ما تسري عمليات الحجب على كثر كاملة من الربط الشبكي بالإنترنت أو إمكانية الوصول إلى الخدمات المتأثرة. ومع ذلك، تلجأ الحكومات على نحو متزايد إلى خلق عرض النطاق الترددي أو الحد من خدمة الهاتف المحمول وخفضه إلى مستوى دفق الجيل الثاني (G2)، الأمر الذي يجعل من الصعب للغاية الاستفادة من الإنترنت بصورة مجدية حتى وإن حافظ ذلك على وصول شكلي إلى الشبكة. وعلى وجه الخصوص، يعرقل خلق النطاق الترددي القدرة على تقاسم ومشاهدة لقطات الفيديو والبث المباشر. ويتمثل تدخل آخر في الحد من إتاحة بعض مواقع وخدمات شبكة الإنترنت، وتقييد الوصول إلى قنوات اتصال معينة بموازاة مع الاستمرار في حجب الوصول إلى بقية شبكة الإنترنت. وحظرت بعض الحكومات استخدام الشبكات الخاصة الافتراضية لمنع الناس من الالتفاف على تدابير الحجب<sup>(5)</sup>. وفي بعض الحالات، يقترن حجب شبكات هاتفية بأكملها بعمليات حجب للإنترنت، الأمر الذي لا يترك أي قناة للاتصال الإلكتروني المباشر.

6- ويمكن أن يؤثر حجب الإنترنت على جميع عمليات الاتصال بالإنترنت في بلد أو منطقة، لكنه غالباً ما يقتصر على أشكال معينة من الوصول إلى الإنترنت، لا سيما عبر شبكات الهاتف المحمول. وفي البلدان التي تعتمد فيها الأثرية الساحقة من الناس على الأجهزة المحمولة للوصول إلى الإنترنت، بينما لا يطبق تكلفة الوصول إلى الإنترنت العريض النطاق إلا الطبقة الميسورة، قد يعني الحجب السالف الذكر وفقاً كاملاً لخدمة الإنترنت بالنسبة لأكثرية السكان. ومع تطور التكنولوجيا، ستتطور طرائق تعطيل الوصول إلى الفضاء الإلكتروني واستخدامه، ومن ثم يجب أيضاً تغيير تعريف عمليات الحجب وما تستدعيه من أوجه التعامل معه.

## ثالثاً - الإطار القانوني

### ألف - القانون الدولي لحقوق الإنسان

7- من المسلم به على نطاق واسع أن الوصول إلى الإنترنت عامل تمكين لا غنى عنه لمجموعة واسعة من حقوق الإنسان<sup>(6)</sup>. فهو ليس ضرورياً لحرية التعبير فحسب، بل يشكل، في ظل تطور الرقمنة، عاملاً أساسياً أيضاً لإعمال الحق في التعليم، وحرية تكوين الجمعيات والتجمع، وللمشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية، وللصحة، ولتحقيق مستوى معيشي لائق، وللعمل، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، على سبيل المثال لا الحصر.

(4) A/HRC/35/22، الفقرة 8؛ وA/HRC/47/24/Add.2، الفقرة 7.

(5) للاطلاع على أمر موجه من لجنة الاتصالات الأوغندية إلى مقدمي خدمات الإنترنت، يقضي بحظر شبكات خاصة افتراضية، انظر: [www.ugstandard.com/ucc-lists-over-100-vpns-directs-Internet-service-providers-to-block-them](http://www.ugstandard.com/ucc-lists-over-100-vpns-directs-Internet-service-providers-to-block-them). انظر أيضاً: Supreme Court of India, *Foundation of Media Professionals v. Union Territory of Jammu and Kashmir & Anr*, judgment of 11 May 2020.

(6) قرار مجلس حقوق الإنسان 16/47؛ وA/66/290، الفقرة 12.

8- وبالنظر إلى الالتزام الإيجابي الذي يقع على الدول إزاء تعزيز وتيسير التمتع بحقوق الإنسان، فهي مطالبة بأن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لضمان وصول جميع الأفراد بصورة مجدية إلى الإنترنت. واستناداً إلى نفس الأساس، ينبغي للدول أن تمتنع عن عرقلة الوصول إلى الإنترنت ومنصات الاتصالات الرقمية ما لم تكن هذه العرقلة ممتثلة امتثالاً تاماً لمتطلبات صكوك حقوق الإنسان المنطبقة.

9- وفي حين أن حجب الإنترنت يؤثر تأثيراً عميقاً على العديد من حقوق الإنسان، فهو يؤثر بصورة مباشرة على حرية التعبير والوصول إلى المعلومات - التي تمثل أحد أسس المجتمعات الحرة والديمقراطية وشرطاً لا غنى عنه للتنمية الكاملة للشخص<sup>(7)</sup>. فهي محك لجميع الحقوق الأخرى المكفولة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وغيره من صكوك حقوق الإنسان<sup>(8)</sup>. ويشكل أي تقييد لحرية التعبير تقييداً خطيراً لحقوق الإنسان<sup>(9)</sup>.

10- وتحمي المادة 19(2) من العهد، التي تكرر المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حق كل فرد في حرية التعبير، الذي يشمل حرية التماس المعلومات بجميع أنواعها وتلقيها ونقلها دونما اعتبار للحدود. ويقع على الدول التزام باحترام وضمان الحق في حرية التعبير، دون تمييز من أي نوع.

11- ولا يجوز فرض قيود على الحق في حرية التعبير إلا إذا استوفت الشروط المنصوص عليها في المادة 19(3) من العهد. وكل قيود تُفرض يجب أن تكون خاضعة للقانون. ويجب أن يُصاغ القانون بدقة، لتمكين الفرد من تنظيم سلوكه على هذا الأساس، ويجب إتاحته للجمهور. وعندما تلجأ الدول إلى فرض حجب للإنترنت أو تعطيل الوصول إلى منصات الاتصالات، فغالباً ما لا تنكر الأساس القانوني لإجراءاتها. أما عندما تعتد بالقوانين، فقد تكون التشريعات المنطبقة غامضة أو فضفاضة للغاية، مما لا يفي بمتطلبات المادة 19(3). وعلى سبيل المثال، من المرجح في قانون يشير إلى مسألة النظام العام أو الأمن القومي، دون أن يعالج على وجه التحديد الظروف والحيثيات المحيطة بعملية حجب الإنترنت، أن يكون مفقراً للدقة الكافية.

12- وأي تقييد لحرية التعبير وغيرها من الحقوق المحمية بموجب العهد يجب أن يسعى أيضاً إلى تحقيق هدف مشروع يتماشى مع الأسس المحددة في المادة 19(3) وأن يكون ضرورياً ومتناسباً لتحقيق هذا الهدف. ويجب أن يكون التقييد أيضاً أقل الخيارات المتاحة اقتحاماً ويجب ألا يمس بجوهر الحق. وتطبق هذه الشروط على جميع القيود المفروضة على الحقوق المحمية بموجب العهد<sup>(10)</sup>. ويجب ألا تكون القيود تمييزية. ويقع عبء إثبات امتثال القيود لتلك الشروط على الدولة التي تسعى إلى تقييد الحقوق.

13- وكما سيفصل أدناه، لا تفي عمليات حجب الإنترنت بهذه المتطلبات بوجه عام. ونظراً إلى التأثيرات العشوائية والواسعة النطاق لحجب الإنترنت، فهو نادراً ما يفي بمعيار التناسب<sup>(11)</sup>. وأي شكل من أشكال حجب الإنترنت يؤدي إلى تقييد عدد لا يحصى من الأنشطة المشروعة والمفيدة. وتعرض عمليات الحجب أيضاً سلامة الناس ورفاههم للخطر بصورة مباشرة، ومن ذلك مثلاً عندما تجعل من المستحيل تحذير الناس من خطر وشيك أو تمكن الناس من طلب خدمات حيوية. ويترتب على عمليات الحجب الشامل عواقب وخيمة لا يمكن تبريرها أبداً، ومن المرجح أيضاً أن يكون للأشكال الأخرى من تعطيل الشبكات والاتصالات آثار ضارة عشوائية،

(7) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34(2011)، الفقرة 2؛ وقرار مجلس حقوق الإنسان 12/44.

(8) Manfred Nowak, *U.N. Covenant on Civil and Political Rights: CCPR Commentary, 2<sup>nd</sup> ed* (N.P. Engel Publishers, 2005).

(9) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34(2011)، الفقرة 24.

(10) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31(2004)، الفقرة 6؛ و *A/HRC/27/37*، الفقرة 22؛ و *A/HRC/39/29*، الفقرة 10؛ و *A/HRC/48/31*، الفقرة 8.

(11) *A/HRC/44/24*، الفقرة 21.

مما يجعلها غير متناسبة. ولا يمكن اعتبار عمليات الحجب المستهدفة لخدمة اتصالات مقدمة عن طريق الإنترنت متناسبة ومبررة إلا في ظروف استثنائية للغاية، وكما لا يخفى عند الضرورة لتحقيق هدف مشروع، وفق ما هو محدد في المادة 19(3) من العهد، مثل دواعي الأمن القومي أو النظام العام، وعندما لا تكون هناك وسيلة أخرى فعالة لمنع تلك الأضرار أو التخفيف من حدتها. (انظر الفقرتين 66-67 أدناه).

14- ويترتب على حجب الإنترنت بطبيعته تأثير سلبي على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبموجب المادة 4 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا يجوز فرض أي قيود على التمتع بهذه الحقوق إلا بقدر ما تكون متوافقة مع طبيعة تلك الحقوق ولغرض وحيد هو تعزيز الرفاه العام في مجتمع ديمقراطي.

15- وأشار الأمين العام، في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة"، إلى أن الوقت قد حان لتعزيز إمكانية وصول الجميع إلى الإنترنت كحق من حقوق الإنسان. وإضافة إلى الدعوة إلى التعجيل بالجهود الرامية إلى إتاحة الربط الشبكي بالإنترنت لمن لا يستطيعون الوصول إليه، شدد الأمين العام على أن الأمم المتحدة ستعمل مع الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني<sup>(12)</sup> من أجل الحد من تعطيل خدمات الإنترنت.

## باء - آراء الآليات والخبراء الدوليين والإقليميين لحقوق الإنسان

16- منذ ظهور أولى عمليات حجب الإنترنت، ندد خبراء و هيئات حقوق الإنسان بهذا الحجب بإلحاح ما فتئ يتزايد باستمرار. وابتداء من عام 2016، أدان مجلس حقوق الإنسان على نحو لا لبس فيه وبقوة حجب الإنترنت<sup>(13)</sup>. وأعربت المفوضة السامية مراراً وتكراراً عن قلقها إزاء حجب الإنترنت وحثت الدول على تجنب تنفيذ هذه التدابير، لا سيما أثناء التجمعات<sup>(14)</sup>. واتخذت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان موقفاً شديداً الانتقاد إزاء عمليات الحجب؛ وأشارت اللجنة في تعليقها العام رقم 34(2011) إلى أن الحظر العام لتشغيل بعض المواقع والنظم لا يتفق مع المادة 19(3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية<sup>(15)</sup>. وشددت أيضاً على أن الدول الأطراف في العهد يجب أن تمتنع عن وقف أو عرقلة الاتصال بشبكة الإنترنت في سياق التجمعات السلمية<sup>(16)</sup>. وحث مختلف المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ونظراؤهم من المنظمات الإقليمية الدول على الامتناع عن حجب الإنترنت، مؤكداً عدم توافقه مع قانون حقوق الإنسان<sup>(17)</sup>. ودعت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب الدول إلى عدم الإقدام على أي تعطيل للوصول إلى الإنترنت أو التكنولوجيات الرقمية الأخرى أو التغاضي عنه سواء تعلق الأمر بشرائح من الجمهور أو بجميع السكان<sup>(18)</sup>.

(12) A/75/982، الفقرة 35.

(13) انظر، على سبيل المثال، قرارات مجلس حقوق الإنسان بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والتمتع بها في شبكة الإنترنت، 13/32 و 7/38 و 16/47، وقرار المجلس 12/44 بشأن حرية الرأي والتعبير.

(14) انظر A/HRC/44/24.

(15) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34(2011)، الفقرة 43.

(16) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 37(2020)، الفقرة 34.

(17) ذكر المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات أن عمليات الحجب تشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي ولا يمكن تبريرها في أي ظرف من الظروف. (A/HRC/41/41، الفقرة 52). وصرح ثلاثة أصحاب ولاية ممن اضطعوا بدور المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير أن عمليات الحجب لا يمكن تبريرها بموجب المادة 19(3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. انظر A/HRC/17/27، الفقرة 78؛ و A/HRC/35/22، الفقرتان 14-15؛ و A/HRC/47/25، الفقرة 51. ويشاطر خبراء المنظمات الإقليمية هذا الرأي. انظر مثلاً: [www.osce.org/files/f/documents/a/0/154846.pdf](http://www.osce.org/files/f/documents/a/0/154846.pdf) و [www.achpr.org/pressrelease/detail?id=8](http://www.achpr.org/pressrelease/detail?id=8).

(18) اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، إعلان المبادئ بشأن حرية التعبير والوصول إلى المعلومات في أفريقيا، المبدأ 38(2).

## جيم - الأطر الدولية الأخرى ذات الصلة

17- تعزز أهداف التنمية المستدامة التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان، التي تشمل العمل من أجل شبكة إنترنت متاحة للعموم ويمكن للجميع الوصول إليها دون أي قيود غير مبررة. وفي الهدف 9(ج) من أهداف التنمية المستدامة، التزمت الدول بزيادة فرص الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة كبيرة والسعي إلى توفير إمكانية الوصول الشامل والميسور التكلفة إلى الإنترنت في أقل البلدان نمواً بحلول عام 2020. وفي الهدف 5(ب)، تعهدت الدول أيضاً بتوطيد استخدام التكنولوجيا التمكينية، لا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة.

18- ويعمل الاتحاد الدولي للاتصالات، الذي أنشئ لتيسير الربط الدولي بشبكات الاتصالات، على اعتماد معايير تكفل ترابط الشبكات والتكنولوجيات، ويسعى جاهداً إلى تحسين الوصول إلى الإنترنت. وعلى غرار ما أشار إليه المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات، احتجت بعض الدول بأن أحكام المادتين 34 و35 من دستور الاتحاد تخولها سلطة قانونية إزاء وقف خدمة الاتصالات، بما يشمل تنفيذ عمليات حجب للإنترنت. بيد أن تطبيق تلك الأحكام يجب أن يتماشى مع الالتزامات الإضافية التي تعهدت بها الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بشأن احترام الحق في حرية التعبير وغيره من حقوق الإنسان الواجبة التطبيق، وأن يكون مرهوناً بها<sup>(19)</sup>. ومن ثم، لعل الدول الأعضاء في الاتحاد الدولي للاتصالات تود النظر في تنقيح تلك الأحكام من أجل مواءمتها صراحة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وأوصى المقرر الخاص أيضاً بأن يصدر الاتحاد توجيهات توضح أن تلك الأحكام ينبغي ألا تُفهم أبداً على أنها تأذن بحجب الإنترنت<sup>(20)</sup>.

## رابعاً - اتجاهات حجب الإنترنت وتأثيراته الرئيسية

19- على الرغم من الالتزام العالمي بتعزيز الربط الشبكي بالإنترنت، تواصلت الحكومات إصدار أوامر تقضي بحجب الإنترنت، ويحدث ذلك بصورة متكررة في بعض الحالات. وبين عامي 2016 و2021، أبلغ تحالف KeepItOn# (اتركه يعمل) بـ 931 حالة حجب للإنترنت في 74 دولة<sup>(21)</sup>. ومن الجدير بالذكر أن 12 بلداً نفذت أكثر من عشر عمليات حجب على التوالي خلال تلك الفترة. وعلى الصعيد العالمي، شهدت جميع المناطق عمليات حجب متعددة، لكن أكثر الحالات المبلغ عنها حدثت في آسيا وأفريقيا.

20- وتؤدي التحديات التي تواجهه في كشف عمليات الحجب والحصول على معلومات بشأنها إلى الافتقار إلى معرفة كافية بتواترها ونطاقها وتأثيرها. وغالباً ما لا تنتشر السلطات معلومات عن عمليات الحجب، كما قد ترفض تماماً الاعتراف بحالات التعطيل أو تنفي أنها أمرت بالتدخل. ويتطلب تأكيد وجود أمر حجب صادر عن دولة، وتحديد نطاقه بدقة، توثيق اضطرابات الاتصالات وتوضيح الظروف الدقيقة لما حدث.

(19) A/HRC/47/24/Add.2، الفقرتان 65-66.

(20) المرجع نفسه، الفقرة 67.

(21) يتألف تحالف KeepItOn# من أكثر من 244 منظمة من منظمات المجتمع المدني تولت بصورة منهجية رصد حالات حجب الإنترنت وتسجيلها في قاعدة بيانات عامة بعد إثباتها. وقدم العديد من أعضاء التحالف معلومات صحت في هذا التقرير. ويتوافق عدد حوادث الحجب المبلغ عنها والسياقات المرتبطة بالأحداث المقدمة كأمثلة في التقرير مع البيانات المجمعة المعروضة في قاعدة البيانات العامة للتحالف للسنوات بين عامي 2016 و2021، بصيغتها المطلاع عليها في نيسان/أبريل 2022. انظر: [www.accessnow.org/keepiton/#coalition](http://www.accessnow.org/keepiton/#coalition).

21- وتطورت طرائق عمليات الحجب من تدخلات شاملة إلى نهج أكثر استهدافاً في أعقاب تزايد تغلغل منصات الاتصالات وظهور أدوات جديدة تمكّن من تفعيل تعطيل مستهدف. وتتمثل التدخلات الأكثر شيوعاً، بعد التعطيل الشامل للشبكات ذات النطاق العريض والربط الشبكي للأجهزة المحمولة، في تعليق خدمات موجهة للأجهزة المحمولة<sup>(22)</sup>، والتعطيل المستهدف لبعض الخدمات، وخنق النطاق الترددي. ومن المرجح أيضاً أن تؤدي القدرة المتزايدة على تحمل تكاليف تكنولوجيات المراقبة التي تمكّن من تفعيل تعليق خفي لبعض المنصات إلى عمليات تعطيل أكثر استهدافاً. ومع تنامي اعتماد شبكات الجيل الخامس (5G)، التي تتيح زيادة تجزئة الشبكة وتمايزها، ثمة مخاطر من ظهور عمليات حجب جديدة محددة جغرافياً<sup>(23)</sup>. ومن عوامل خطر حدوث تدخلات متكررة الأطر المؤسسية والقانونية التي تحكم قطاع الاتصالات، لا سيما اتفاقات الترخيص والأطر القانونية الوطنية التي تحدد نطاق سلطة إصدار أوامر التدخل.

22- ويمكن أن يتفاوت نطاق التعطيل ومدته تفاوتاً كبيراً، إذ تستمر بعض التدخلات لفترات طويلة من الزمن وتجمع بين طرائق تعطيل مختلفة. وفي حين أن بعض عمليات الحجب تؤثر على بلدان بأكملها، فالعديد منها يستهدف مناطق أو بلدات أو حتى أحياء معينة. وتتراوح مدة عمليات الحجب بين بضعة ساعات وعدة أشهر - وحتى سنوات<sup>(24)</sup>. ويتربط على عمليات الحجب المطولة أو الفترات الممتدة من عمليات الحجب الأقصر والمتكررة، التي يطلق عليها أحياناً "الحصار الرقمي"<sup>(25)</sup>، تداعيات وخيمة للغاية، بما في ذلك فيما يتعلق بالإبلاغ المستقل، وجدوى خدمات الرعاية الصحية والخدمات العامة، والأعمال التجارية، والعمالة. وفي عدة حالات، يبدو أن التعطيل المؤقت لبعض منصات التواصل الاجتماعي قد تحوّل إلى تدابير حظر نُفذت إلى أجل غير مسمى<sup>(26)</sup>.

23- وبموازاة مع ذلك، يمكن للبلدان التي تملك قدرات تكنولوجية وقانونية ومؤسسية شاملة تتيح لها مراقبة هياكلها المعلوماتية بكفاءة أن تمارس رقابة منهجية دون اللجوء إلى تعطيل مؤقت. ومن ثم، ينبغي ألا يُستخدم نطاق حالات حجب الإنترنت أبداً في حد ذاته كمعيار لتحديد نطاق حريات الإنترنت في مكان معين.

## ألف - سياق عمليات الحجب

24- تشكل عمليات الحجب مؤشراً قوياً يدل على تدهور أوضاع حقوق الإنسان. وتمثل الاتجاه السائد على مدى العقد الماضي في حدوث الحجب في سياقات معينة، بما في ذلك خلال فترات النزاع أو في سياق اشتداد التوترات السياسية، مثل الفترات المحيطة بالانتخابات أو فترات الاحتجاجات الواسعة النطاق.

(22) Jan Rydzak, "Disconnected: a human rights-based approach to network disruptions", Global Network Initiative, 2018.

(23) انظر: [www.ericsson.com/49295a/assets/local/about-ericsson/sustainability-and-corporate-responsibility/documents/2021/5g-human-rights-assessment---final.pdf](http://www.ericsson.com/49295a/assets/local/about-ericsson/sustainability-and-corporate-responsibility/documents/2021/5g-human-rights-assessment---final.pdf)

(24) واجه شعب ميانمار، على سبيل المثال، أشكالاً متعددة من تعطيل خدمات الاتصالات، منذ الانقلاب العسكري في شباط/فبراير 2021، وكمثال على ذلك أن ما لا يقل عن 25 بلدة في المناطق المتأثرة بالنزاع وبالعنف ظلت محرومة من أي شكل من أشكال الربط بالإنترنت، أو في بعض الحالات، حُرمت من خطوط الهاتف الثابت أو المحمول (A/HRC/49/72، الفقرات 48-49). وشهد سكان المنطقة الناطقة باللغة الإنجليزية في الكاميرون وسكان كشمير الخاضعة للإدارة الهندية عمليات حجب استمرت عدة أشهر. انظر CCPR/C/CMR/CO/5، الفقرة 41؛ و [www.ohchr.org/en/press-releases/2017/02/un-expert-urges-cameroon-restore-internet-services-cut-rights-violation](http://www.ohchr.org/en/press-releases/2017/02/un-expert-urges-cameroon-restore-internet-services-cut-rights-violation) و [www.ohchr.org/en/press-releases/2019/08/un-rights-experts-urge-india-end-communications-shutdown-kashmir](http://www.ohchr.org/en/press-releases/2019/08/un-rights-experts-urge-india-end-communications-shutdown-kashmir).

(25) Jan Rydzak, "Of blackouts and bandhs: the strategy and structure of disconnected protest in India", Stanford Digital Policy Incubator, 2019؛ انظر أيضاً: [Error! Hyperlink reference not valid.](#)

(26) Steven Feldstein, *Government Internet Shutdowns are Changing. How Should Citizens and Democracies Respond?* (Carnegie Endowment for International Peace, 2022), p. 8.

25- وتُقدّم ما يقرب من نصف جميع عمليات الحجب التي سجلتها جماعات المجتمع المدني<sup>(27)</sup> بين عامي 2016 و2021 في سياق الاحتجاجات والأزمات السياسية، إذ سُجّلت 225 حالة حجب خلال المظاهرات العامة. وعموماً، يبدو أن عمليات الحجب تلك كانت ترمي إلى إخماد المظاهرات المتعلقة بطائفة واسعة من المظالم الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية. وغالباً ما كانت هذه الاحتجاجات تُؤكِّب بتدابير قمعية إضافية<sup>(28)</sup>. ومن خلال تفويض إمكانية تعبئة مجموعات كبيرة من الناس على نحو فعال وسريع، والتصديق بشدة على إمكانية بروز الاحتجاجات للعلن، تؤدي عمليات الحجب هذه إلى عرقلة الحق في التجمع السلمي. ووقعت واحدة من أولى عمليات الحجب التي استحوذت على الاهتمام العالمي في مصر في عام 2011، وتُقدّم إلى جانب مئات الاعتقالات وعمليات القتل<sup>(29)</sup>. وتُقدّم عمليات الحجب أيضاً لقمع الاحتجاجات بأمر من قادة عسكريين استولوا على السلطة عن طريق عمليات انقلاب على قيادات منتخبة<sup>(30)</sup>.

26- وأثّرت عمليات الحجب على ما لا يقل عن 52 عملية انتخابية بين عامي 2016 و2021<sup>(31)</sup>. وفي عام 2019 وحده، عطّلت 14 دولة أفريقية الوصول إلى الإنترنت خلال الفترات الانتخابية، وأقدمت بعض البلدان على تقييد الوصول إلى الإنترنت في عمليتين انتخابيتين مختلفتين<sup>(32)</sup>. وتقوض عمليات التعتيل هذه أو تلغي الوصول إلى أدوات رقمية ذات أهمية حاسمة للحملات الانتخابية، وتعزيز النقاش العام، وإجراء التصويت، والإشراف على العمليات الانتخابية. وفي نهاية المطاف، تتسبب عمليات الحجب في عقبات كبيرة تضرّ بالعمليات الانتخابية الديمقراطية والتدفق الحر للمعلومات، مما قد يؤدي بدوره إلى تآكل الثقة في العمليات الانتخابية وتزايد احتمال وقوع أعمال عنيفة وعنف. وتطرح عمليات التعتيل إشكالات خاصة تتحمل تبعاتها جماعات المعارضة ذات الموارد الأقل، التي قد تعتمد بصفة خاصة على قنوات الإنترنت لتنظيم حملاتها وحشد الناخبين. وتغوق عمليات التعتيل بشدة ما يضطلع به الصحفيون ووسائل الإعلام بصفة عامة من دور يكتسي أهمية أساسية في إجراء انتخابات نزيهة. ففي أوغندا، على سبيل المثال، قوضت عمليات الحجب التغطية الإعلامية للانتخابات في عام 2021، في ظل تقارير أفادت بوقوع تدابير قمعية عنيفة<sup>(33)</sup>. وأبلغ عن عمليات حجب حدثت في أعقاب احتجاجات واكبت عمليات انتخابية في بلدان مثل بيلاروسيا<sup>(34)</sup> والنيجر<sup>(35)</sup>.

(27) انظر: [www.accessnow.org/keepiton/#coalition](http://www.accessnow.org/keepiton/#coalition).

(28) انظر: [www.ohchr.org/en/press-releases/2019/10/ecuador-un-experts-concerned-security-response-protests](http://www.ohchr.org/en/press-releases/2019/10/ecuador-un-experts-concerned-security-response-protests) (Ecuador), [www.ohchr.org/en/2021/07/cuba-bachelet-urges-dialogue-calls-release-detained-protesters?LangID=E&NewsID=27316](http://www.ohchr.org/en/2021/07/cuba-bachelet-urges-dialogue-calls-release-detained-protesters?LangID=E&NewsID=27316) (Cuba), [www.ohchr.org/en/press-releases/2019/09/indonesia-must-protect-rights-veronica-koman-and-others-reporting-papua-and](http://www.ohchr.org/en/press-releases/2019/09/indonesia-must-protect-rights-veronica-koman-and-others-reporting-papua-and) (Indonesia), [www.ohchr.org/en/press-releases/2019/11/iran-experts-raise-alarm-arrests-and-reported-killings-internet-shutdown?LangID=E&NewsID=25338](http://www.ohchr.org/en/press-releases/2019/11/iran-experts-raise-alarm-arrests-and-reported-killings-internet-shutdown?LangID=E&NewsID=25338) (Islamic Republic of Iran), <https://previous.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=28016&LangID=E> (Kazakhstan), [www.ohchr.org/en/press-releases/2022/04/tajikistan-un-experts-sound-alarm-about-tensions-gbao-urge-protection-pamiri](http://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/04/tajikistan-un-experts-sound-alarm-about-tensions-gbao-urge-protection-pamiri) (Tajikistan) and [www.ohchr.org/en/press-releases/2022/04/sri-lanka-un-experts-condemn-crackdown-protests](http://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/04/sri-lanka-un-experts-condemn-crackdown-protests) (Sri Lanka).

(29) انظر البلاغ EGY 4/2011. المتاح في: <https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments>.

(30) على سبيل المثال، السودان وميانمار. انظر: <https://www.ohchr.org/en/statements/2021/10/statement-coup-detat-sudan> و A/HRC/49/72.

(31) انظر: [www.accessnow.org/keepiton/#coalition](http://www.accessnow.org/keepiton/#coalition).

(32) انظر: "Study on Internet shutdowns in Africa" Africa Internet Rights Alliance، متاح في <https://aira.africa/wp-content/uploads/2022/04/study-on-internet-shutdowns-in-africa-2021.pdf>.

(33) انظر: [www.ohchr.org/en/press-releases/2021/04/uganda-un-experts-extremely-concerned-serious-rights-violations-linked?LangID=E&NewsID=26988%20and](http://www.ohchr.org/en/press-releases/2021/04/uganda-un-experts-extremely-concerned-serious-rights-violations-linked?LangID=E&NewsID=26988%20and) و [www.unwantedwitness.org/download/uploads/Journalism-Blocked-Information-Seized.pdf](http://www.unwantedwitness.org/download/uploads/Journalism-Blocked-Information-Seized.pdf).

(34) انظر: <https://news.un.org/en/story/2020/08/1070112>.

(35) انظر: [/www.amnesty.org/en/latest/news/2021/03/niger-post-election-period-marred-by-violence](http://www.amnesty.org/en/latest/news/2021/03/niger-post-election-period-marred-by-violence).



27- وكثيراً ما أُبلغ أيضاً عن عمليات حجب واكبت تنفيذ الحكومات لعمليات مسلحة<sup>(36)</sup> وفرض قيود مشددة على الإبلاغ ورصد حقوق الإنسان. وسواء تعلق الأمر بنزاع مسلح أو بظروف أخرى، يبدو أن عدم القدرة على الوصول إلى الأدوات اللازمة لتوثيق الانتهاكات والإبلاغ عنها بسرعة يسهم في المزيد من العنف، وفي حدوث أعمال شنيعة. وقد تُنفَّذ بعض عمليات الحجب بنِيّة التستر المتعمد على انتهاكات حقوق الإنسان<sup>(37)</sup>. وأفيد بأن عمليات حجب قد عرقلت تدفق المعلومات بشأن انتهاكات جسيمة وقعت في ميانمار<sup>(38)</sup> والسودان<sup>(39)</sup> وأثناء قمع الاحتجاجات في جمهورية إيران الإسلامية<sup>(40)</sup>، على سبيل المثال.

28- وعطلت عدة دول الاتصالات خلال فترات الامتحانات المدرسية، متذرة بهدف ردع الغش المحتمل من خلال استخدام الأجهزة الرقمية<sup>(41)</sup>. وأبلغت منظمات المجتمع المدني عن 38 حادثة من هذا القبيل بين عامي 2016 و2021. وشملت كل حالات التعطيل المسجلة تقريباً جميع أنحاء البلد، ومُدّد العديد منها لفترات تجاوزت فترة الامتحانات بكثير، وهو ما قوض الأنشطة السياسية والاقتصادية. وأبلغ عن هذا النوع من التعطيل في أغلب الأحيان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا<sup>(42)</sup>.

## باء - شفافية محدودة

29- كثيراً ما تلجأ الحكومات، عند تنفيذ عمليات الحجب، إلى عدم الاعتراف بالإجراء المتخذ أو إلى توضيحه بأدنى قدر من المعلومات أو عدم توضيحه بالمرّة، بما في ذلك توضيح الأساس لقانوني للإجراء والأسباب التي تبرره. وظل المبرر الرسمي لعمليات الحجب غير معروف في 228 حالة سجلتها منظمات المجتمع المدني في 55 دولة بين عامي 2016 و2021<sup>(43)</sup>. وفي 138 حالة، لم تُعرف السلطات التي أمرت بالتعطيل.

30- وفي حالات أخرى، تُنشر أوامر الحجب بعد مرور كثير من الوقت أو تمارس الحكومات ضغوطاً كبيرة على الشركات لحملها على أن تمتثل لأوامر التعطيل وألا تتقاسم مع العموم المعلومات المتعلقة بالتدابير المتخذة<sup>(44)</sup>. وفي مثل هذه الحالات، قد يُتذَرع بالقوانين الوطنية وباتفاقات الترخيص لمنع الشركات من الكشف عن المعلومات المتعلقة بعمليات الحجب. وأبلغت شركات أيضاً بأنها تلقت تهديدات تستهدف موظفيها وهيكلها الأساسية، إذا لم تمتثل لتلك الطلبات.

(36) انظر: [www.ohchr.org/sites/default/files/2021-11/OHCHR-EHRC-Tigray-Report.pdf](http://www.ohchr.org/sites/default/files/2021-11/OHCHR-EHRC-Tigray-Report.pdf). منع الاتحاد

الروسسي الوصول إلى خدمات وسائل التواصل الاجتماعي خلال النزاع المسلح الحالي في أوكرانيا. انظر: [www.ohchr.org/en/press-releases/2022/03/russia-un-experts-alarmed-choking-information-clampdown](http://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/03/russia-un-experts-alarmed-choking-information-clampdown).

(37) انظر: [A/HRC/35/22](http://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/03/russia-un-experts-alarmed-choking-information-clampdown).

(38) انظر: [A/HRC/42/50](http://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/03/russia-un-experts-alarmed-choking-information-clampdown). انظر أيضاً ورقة غرفة الاجتماعات التي تتضمن النتائج التفصيلية للبعثة الدولية المستقلة لنقصي الحقائق في ميانمار. متاح في: [www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/myanmar-ffm/report-hr-c42th-session](http://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/myanmar-ffm/report-hr-c42th-session).

(39) تقرير مقدم من مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في السودان.

(40) انظر البلاغ IRN 16/2019. متاح في: <https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments>. انظر أيضاً: [www.ohchr.org/en/2021/03/press-briefing-notes-iran?LangID=E&NewsID=26852](http://www.ohchr.org/en/2021/03/press-briefing-notes-iran?LangID=E&NewsID=26852).

(41) انظر: [www.accessnow.org/keepiton/#coalition](http://www.accessnow.org/keepiton/#coalition).

(42) انظر: [www.accessnow.org/keepiton/#coalition](http://www.accessnow.org/keepiton/#coalition).

(43) انظر: [www.accessnow.org/keepiton/#coalition](http://www.accessnow.org/keepiton/#coalition).

(44) [A/HRC/35/22](http://www.accessnow.org/keepiton/#coalition)، الفقرة 31.

## جيم - المبررات الرسمية

31- عندما تستند عمليات الحجب إلى أوامر قانونية، فهي تعتمد عموماً على قوانين غامضة الصياغة تتيح للسلطات نطاقاً واسعاً من السلطة التقديرية. وركزت المبررات الرسمية المعتمد بها في أكثرية عمليات الحجب على السلامة العامة والأمن القومي أو الحاجة إلى تقييد تداول معلومات تعتبر غير قانونية أو يحتمل أن تسبب ضرراً. ووفقاً للبيانات التي جمعتها منظمات المجتمع المدني<sup>(45)</sup>، بُررت عمليات الحجب الـ 189 التي وقعت بين عامي 2016 و2021 بمخاوف تتعلق بالسلامة العامة، في حين استندت 150 عملية حجب أخرى لأسباب تتعلق بالأمن القومي. وأعقب العديد من عمليات الحجب هذه تصاعد للعنف، الأمر الذي يدل فيما يبدو على أن تلك التدخلات غالباً ما تقشل في تحقيق أهدافها المعلنة رسمياً المتعلقة بالسلامة والأمن. وعلاوة على ذلك، وكما لاحظت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، لا يمكن استخدام الأمن القومي كمبرر عندما يكون السبب الحقيقي لتدهور الأمن القومي هو قمع حقوق الإنسان<sup>(46)</sup>.

32- وبين عامي 2016 و2021، بُررت 132 من عمليات الحجب التي سجلتها جماعات من<sup>(47)</sup> المجتمع المدني رسمياً بالحاجة إلى السيطرة على انتشار خطاب الكراهية أو المعلومات المضللة أو غيرها من أشكال المحتوى التي تعتبر غير قانونية أو ضارة. وكثيراً ما استخدمت مكافحة المعلومات المضللة كمبرر لتعطيل الإنترنت قبل الانتخابات، في حين أثرت شواغل خطاب الكراهية بصورة أكثر شيوعاً في أوامر الحجب التي تهدف إلى تعزيز السلامة العامة والأمن القومي. ويتيح غموض العديد من الصكوك القانونية المتعلقة بخطاب الكراهية والمعلومات المضللة هامشاً واسعاً يسمح بأن تكون هذه التدخلات تعسفية أو أن تُستخدم لأغراض سياسية أو غيرها من الغايات غير الملائمة. وإضافة إلى أن هذه التدخلات لا تتفق مع معايير حقوق الإنسان، فهي قد تسهم في واقع الأمر في انتشار المعلومات المضللة وخطاب الكراهية، بسبب اللابيقين والقلق اللذين تثيرهما<sup>(48)</sup>.

## دال - التأثير على الأنشطة الاقتصادية

33- بالنظر إلى تزايد اعتماد الأعمال التجارية والتجارة على التكنولوجيات الرقمية، يؤدي تعطيل خدمات الاتصالات بناء على أمر صادر إلى عواقب وخيمة تؤثر في جميع القطاعات الاقتصادية. وقد تؤدي عمليات الحجب إلى تعطيل المعاملات المالية والتجارة والصناعة وأسواق العمل واشتغال منصات تقديم الخدمات<sup>(49)</sup>. وعلاوة على ذلك، تتسبب عمليات الحجب في مناخ من اللابيقين إزاء الاستثمار، الأمر الذي يمكن أن يكون وقعه كارثياً على الشركات وعلى بيئة الأعمال الناشئة على وجه الخصوص<sup>(50)</sup>. ويمكن لعمليات الحجب أيضاً أن تقوّض تدفق التحويلات المالية إلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل<sup>(51)</sup>. ويستمر أثر الصدمات الاقتصادية الناجمة عن عمليات الحجب لفترات طويلة من الزمن، مما يؤدي إلى تفاقم كبير للتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية الموجودة أصلاً.

(45) انظر: [www.accessnow.org/keepiton/#coalition](http://www.accessnow.org/keepiton/#coalition).

(46) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 37 (2020)، الفقرة 42.

(47) انظر: [www.accessnow.org/keepiton/#coalition](http://www.accessnow.org/keepiton/#coalition).

(48) A/HRC/47/25، الفقرة 51.

(49) Jan Rydzak, "Disconnected", p. 15.

(50) المرجع نفسه.

(51) المرجع نفسه، الصفحة 16.

34- وقدرت عدة دراسات التأثيرات الاقتصادية لعمليات الحجب في سياقات مختلفة، ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرة كبيرة في البيانات الموثوقة، وأقرت الدراسات المتاحة صراحة بأن نتائجها لم تحط بصورة وافية بكل التأثيرات الاقتصادية. وفي تقييم حديث<sup>(52)</sup>، قدرت مؤسسة بروكينغز أن عمليات الحجب في 19 دولة قلصت الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول في عام 2016 بما لا يقل عن 2,4 بليون دولار. وفي دراسة أخرى، استنتج أن تنفيذ عمليات حجب في 46 دولة بين عامي 2019 و2021 قد يكون وراء خسائر بلغت 20,54 بليون دولار<sup>(53)</sup>. وتفيد تقديرات<sup>(54)</sup> للبنك الدولي صدرت مؤخراً بأن حجب الإنترنت في ميانمار وحدها كلف ما يقرب من 2,8 بليون دولار بين شباط/فبراير وكانون الأول/ديسمبر 2021، وهو ما تسبب في قلب اتجاه مسار التقدم الاقتصادي المحرز خلال العقد الماضي. وأشار أكثر من ثلث الشركات التي شملتها الدراسة الاستقصائية المنجزة لأغراض التقرير إلى أن محدودية الوصول إلى الإنترنت قد قيدت بشدة عملياتها التجارية.

## هاء - التأثير على إمكانية الوصول إلى التعليم والصحة والمساعدة الإنسانية

35- تعتمد الخدمات الأساسية التي تتيح التعليم والرعاية الصحية والمساعدة الاجتماعية اعتماداً متزايداً على الأدوات والاتصالات الرقمية. ونتيجة لذلك، تؤثر الإجراءات الصارمة القائمة على تعطيل أو إبطاء خدمات الاتصالات تأثيراً سلبياً على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما تتطوي على عواقب فورية وأخرى طويلة الأجل.

36- ورصد باحثون التأثير السلبي لعمليات الحجب على المدارس، نظراً إلى أنها تقوض النتائج التربوية وتعرقل تخطيط التعليم والتواصل بين المدرسين ومديري المدارس والأسر<sup>(55)</sup>. ففي إقليم كشمير الخاضع للإدارة الهندية، على سبيل المثال، قوضت القيود المفروضة منذ فترة طويلة على الربط الشبكي تعليم الطلاب الذين يعتمدون على التعليم عن بعد، بسبب تقييد الوصول إلى المواد التربوية والفصول الدراسية عبر الإنترنت<sup>(56)</sup>. وأبلغ عن شواغل مماثلة في بنغلاديش وميانمار<sup>(57)</sup>.

37- ويؤدي تأخير الاتصالات والعقبات الناجمة عن عمليات الحجب إلى الإضرار بفعالية سياسات الرعاية الصحية والصحة العامة، ويتسبب في تأثيرات تتراكم بمرور الوقت. وقد بينت دراسات التأثيرات الكبيرة لعمليات الحجب على النظم الصحية، بما في ذلك على تعبئة الرعاية الطبية المستعجلة، وتسببها في تعطيل إيصال الأدوية الأساسية وصيانة المعدات، والحد من تبادل المعلومات الصحية بين العاملين في المجال الطبي، وشلّ تقديم المساعدة الأساسية في مجال الصحة العقلية<sup>(58)</sup>. وورد أن فرض عمليات الحجب في بعض الأماكن منع فئات مجتمعية من الوصول إلى الإرشادات الأساسية لحمايتها من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وساهم في انتشار المعلومات المضللة<sup>(59)</sup>.

(52) انظر: [www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/10/internet-shutdowns-v-3.pdf](http://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/10/internet-shutdowns-v-3.pdf). انظر أيضاً:

[www.deloitte.com/global/en/pages/technology-media-and-telecommunications/articles/the-economic-impact-of-disruptions-to-Internet-connectivity-report-for-facebook.html](http://www.deloitte.com/global/en/pages/technology-media-and-telecommunications/articles/the-economic-impact-of-disruptions-to-Internet-connectivity-report-for-facebook.html)

(53) انظر: <https://top10vpn.com/research/cost-of-Internet-shutdowns/>.

(54) انظر: <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/c3299fac4f879379513b05eaf0e2b084-0070012022/original/World-Bank-Myanmar-Economic-Monitor-Jan-22.pdf>

(55) انظر: <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1002/hbe2.230>

(56) انظر: [www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC8083513/#tcab019-B7](http://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC8083513/#tcab019-B7)

(57) انظر: <http://hrp.law.harvard.edu/wp-content/uploads/2021/01/Lockdowns-and-Shutdowns-1.pdf>

(58) انظر: <https://ruralindiaonline.org/en/library/resource/kashmirs-Internet-siege/>; Institute for Human Rights and Business, "Security v. access: the impact of mobile network shutdowns – case study: Telenor, Pakistan", pp. 32–33. متاح في: [www.ihrb.org/pdf/2015-09-Telenor-Pakistan-Case-Study.pdf](http://www.ihrb.org/pdf/2015-09-Telenor-Pakistan-Case-Study.pdf). انظر أيضاً التقرير المقدم من مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في السودان.

(59) ورقة مقدمة من ALTSEAN-Burma. ندد المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير بعمليات حجب الإنترنت أثناء الجائحة باعتبارها هضماً لحق كل شخص في الوصول إلى المعلومات الصحية (A/HRC/44/49، الفقرة 28).

38- وتقوض عمليات الحجب أيضاً إمكانية حصول النساء والفتيات على الدعم والحماية الحاسمين، مما يؤدي إلى تفاقم الفجوة بين الجنسين<sup>(60)</sup>. فعلى سبيل المثال، يمكن لعمليات الحجب أن تعيق الوصول إلى الدعم الصحي الطارئ وإلى المعلومات المتعلقة بالصحة الإنجابية<sup>(61)</sup>. وقد تبين أن نقص الربط بالإنترنت خلال إجراءات الإغلاق التي فرضتها جائحة كوفيد-19 له صلة بتفاقم مخاطر العنف الجنساني الذي تعرضت له النساء<sup>(62)</sup>.

39- ويؤثر حجب الإنترنت تأثيراً عميقاً على قدرة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على تقديم المساعدة<sup>(63)</sup>. ويمكن أن تتوقف سلاسل التوريد وتدفق المعلومات الحاسمة المتعلقة بتسليم السلع والخدمات. ففي الصومال، على سبيل المثال، أفاد العاملون في مجال الإغاثة بأن عمليات الحجب أثرت على جمع البيانات ورصد تقديم المساعدة<sup>(64)</sup>. وفي ميانمار، أفادت التقارير بأن حجب الإنترنت يعرض منظمات الإغاثة المحلية للخطر، لأسباب منها أن الحجب يمنعها من التماس التمويل وتلقيه<sup>(65)</sup>.

## خامساً- كشف عمليات الحجب وتفادي حدوثها والتعامل معها

### ألف- المعونة الدولية في مجال الربط الشبكي

40- على الرغم وجود التزام بموجب خطة التنمية المستدامة لعام 2030 يرمي إلى تعزيز الربط الشبكي، ففي عام 2021، لم يتمكن من تحقيق هدف الوصول الشامل والميسور التكلفة إلى الإنترنت سوى بلدين من أصل 46 بلداً من أقل البلدان نمواً<sup>(66)</sup>. وغالباً ما تعكس أوجه عدم المساواة في الوصول إلى الإنترنت أوجه عدم المساواة الأخرى داخل المجتمعات وعلى الصعيد العالمي. فعلى سبيل المثال، لا تتوفر إمكانية الوصول إلى الإنترنت إلا بنسبة 19,1 في المائة من السكان في أقل البلدان نمواً، مقارنة بنسبة 86,6 في المائة من السكان في البلدان المتقدمة النمو. ويتطلب توسيع نطاق الوصول إلى الإنترنت استثمارات كبيرة في الهياكل الأساسية للاتصالات. وقدّرت لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة أن هناك حاجة إلى حوالي 100 بليون دولار لكي تتمكن البلدان الأفريقية من بلوغ أهدافها المتعلقة بالربط الشبكي بالإنترنت.

(60) انظر: A/HRC/35/9.

(61) Institute for Human Rights and Business, "Security v. access"; Tomiwa Ilori, "Life Interrupted. Centering the Social Impacts of Network Disruptions in Advocacy in Africa", and Global Network Initiative, p. 22. انظر أيضاً A/HRC/35/9، الفقرة 22.

(62) انظر: [https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/e006564.full\\_.pdf](https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/e006564.full_.pdf)

(63) انظر: <https://myanmar.un.org/en/19050-united-nations-myanmar-calls-Internet-resumption-areas-under-shutdown-rakhine-state>

(64) انظر: [www.devex.com/news/some-aid-groups-affected-by-mobile-Internet-shutdown-in-somalia-82875](http://www.devex.com/news/some-aid-groups-affected-by-mobile-Internet-shutdown-in-somalia-82875)

(65) انظر ورقة غرفة الاجتماعات التي تتضمن النتائج التفصيلية لبعثة تقصي الحقائق في ميانمار، الفقرات 459-461.

(66) انظر: [www.itu.int/en/myitu/Publications/2021/09/17/11/46/Connectivity-in-the-Least-Developed-Countries-Status-report-2021](http://www.itu.int/en/myitu/Publications/2021/09/17/11/46/Connectivity-in-the-Least-Developed-Countries-Status-report-2021)

- 41- واعتمدت مختلف مؤسسات تمويل التنمية مؤخراً خططاً استراتيجية لتحسين الهياكل الأساسية والخدمات الرقمية<sup>(67)</sup>. وتشمل جميع هذه المشاريع تقريباً بعض المكونات الرقمية<sup>(68)</sup>، وثمة حضور وازن للتكنولوجيات الرقمية في مشاريع الهياكل الأساسية والصحة والتعليم والمالية والإدارة العامة. بيد أن ضمانات حقوق الإنسان التي تستند إليها حالياً مؤسسات تمويل التنمية قد لا تكون كافية للتصدي لمخاطر المساس بحقوق الإنسان المتصلة بالفضاء الرقمي<sup>(69)</sup>.
- 42- وكثيراً ما يتطلب تعزيز الربط الشبكي بالإنترنت إقامة شراكات بين وكالات التمويل والدول وقطاع الاتصالات. وتؤدي الجهات الفاعلة في مجال المعونة الإنمائية دوراً هاماً في إنشاء وإصلاح نظم الاتصالات السلكية واللاسلكية والأطر القانونية والمؤسسية ذات الصلة، ومع ذلك لم تول هذه الجهات حتى الآن اهتماماً كافياً للمخاطر والتأثيرات المحتملة لعمليات الحجب في سياق تصميم وتقييم اتفاقات التعاون.
- 43- وي طرح هذا الانخراط المحدود من جانب الجهات الفاعلة الإنمائية إشكالية أكبر، بالنظر إلى أن البلدان التي تحظى بالأولوية في تلقي المساعدة الدولية في مجال الربط الشبكي كثيراً ما تلجأ هي نفسها إلى عمليات الحجب. ومنذ عام 2016، سُجّلت عمليات حجب في 27 بلداً من أصل 46 بلداً من أقل البلدان نمواً، ونفذت بعض تلك البلدان عمليات حجب متكررة. ونفذت خمسة بلدان منها ما لا يقل عن 10 عمليات حجب لكل منها<sup>(70)</sup>. ونفذت ثمانية بلدان على الأقل تتلقى دعماً من البنك الدولي لتوسيع نطاق الربط الشبكي عمليات حجب، بما في ذلك خلال فترات انتخابية<sup>(71)</sup>.

## باء - قياس الوصول إلى الإنترنت

- 44- تشير عدة دراسات بشأن الفجوة الرقمية إلى أن قياسات الربط الشبكي تميل إلى المبالغة في تقدير مستويات الوصول وتهمل معيار انفتاح هذا الربط وجودته. وتركز المؤشرات التقليدية للربط على الهياكل الأساسية ونسبة وصول الأسر المعيشية والأفراد التي تقاس من خلال البيانات الإدارية الواردة من مقدمي خدمات الإنترنت والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، بما في ذلك البيانات المتعلقة بوتيرة استخدام الأفراد للإنترنت<sup>(72)</sup>.
- 45- وينطوي استعمال وسائل القياس هذه على قصور في التقاط تجربة الربط الشبكي في الواقع كما يغفل هذا الأسلوب تأثير القيود المفروضة. ولمعالجة هذين الشاغلين، يُرَجَّح لمبادرات قياس جديدة لتوسيع وتنوع جمع المعلومات وتحسين فهم الفجوة الرقمية. وتدرج منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) صراحة في مؤشرات عالمية الإنترنت حالات الحجب وطبيعتها وأساسها، أو القيود الأخرى المفروضة على الربط الشبكي بالإنترنت، كجزء من قياساتها. ويفسح مقترح قياس الربط الشبكي<sup>(73)</sup> المجدي مجالاً للحصول على معلومات أكثر تفصيلاً بشأن نوعية الوصول على أساس يومي.

(67) انظر، على سبيل المثال، [www.aiib.org/en/about-aiib/who-we-are/infrastructure-for-tomorrow/technology-enabled-infrastructure/index.html](http://www.aiib.org/en/about-aiib/who-we-are/infrastructure-for-tomorrow/technology-enabled-infrastructure/index.html)

(68) انظر، على سبيل المثال، [www.worldbank.org/en/topic/digitaldevelopment/overview#1](http://www.worldbank.org/en/topic/digitaldevelopment/overview#1). متاح في: [www.worldbank.org/en/topic/digitaldevelopment/overview#1](http://www.worldbank.org/en/topic/digitaldevelopment/overview#1)

(69) دراسة المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن السياسات الوقائية لمؤسسات تمويل التنمية.

(70) انظر: [www.accessnow.org/keepiton/#coalition](http://www.accessnow.org/keepiton/#coalition)

(71) وفقاً لدراسة داخلية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

(72) انظر: [www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/coreindicators/default.aspx](http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/coreindicators/default.aspx)

(73) انظر: <https://a4ai.org/meaningful-connectivity>

46- وتطورت البحوث المتعلقة بانتشار عمليات الحجب وتأثيرها تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة من خلال جهود تعاونية متعددة<sup>(74)</sup>. واستناداً إلى تلك الجهود، تتاح اليوم، بتواتر أكبر ودقة جغرافية أفضل، معرفة نوعية الربط الشبكي بالإنترنت من منظورات متعددة. وإضافة إلى ذلك، اتسع نطاق فهم عمليات الحجب مع تزايد توافر البيانات، بما في ذلك البيانات المتعلقة باضطرابات الوصول إلى منصات وخدمات محددة. بيد أن تأكيد حالات حجب الإنترنت الصادر بها أمر من الدولة وعزوها إلى الجهة المسؤولة عنها يظل أمراً نادراً ما يلتقطه قياس واحد أو ترصده منظمة واحدة، ويتطلب ذلك تعاوناً بين كيانات متنوعة. ومن الأهمية بمكان أيضاً التأكد من أن أساليب تسجيل وتجميع البيانات المتعلقة بعمليات الحجب لا تعرض مستخدمي الإنترنت لمخاطر إضافية قد تتجم عن احتمال تحديد هويتهم واستهدافهم.

### جيم- مسؤوليات الشركات في تفادي حدوث عمليات الحجب والتعامل معها

47- بالنظر إلى أن مقدمي خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت كثيراً ما يتولون تشغيل قنوات الاتصال، فكثيراً ما تلجأ الحكومات إليهم لتنفيذ تعطيل الإنترنت، من خلال إصدار أوامر أو ممارسة ضغوط خارج نطاق القانون.

48- وتحدّد المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان مسؤوليات الشركات عندما تجد نفسها في مواجهة طلبات التعطيل، سواء تعلق الأمر بمنع انتهاكات حقوق الإنسان أو بمعالجة التأثيرات الضارة التي تمس بحقوق الإنسان. ولأن عمليات الحجب لها تأثير مباشر على حقوق الإنسان الواجبة لجميع من يُمنع وصولهم إلى قنوات الاتصال، فمن الأهمية بمكان أن تتناول سياسات الشركات في مجال حقوق الإنسان عمليات الحجب من خلال توقع المخاطر وبذل العناية الواجبة قبل دخول الأسواق واعتماد تدابير على صعيد التخفيف والشفافية. وينبغي للشركات أن تستكشف جميع التدابير القانونية للطعن في تنفيذ عمليات التعطيل. وتمثّل الشفافية أمراً بالغ الأهمية من منظور وضع حد لعمليات الحجب والحد من عواقبها الضارة. وغالباً ما تكون الشركات المنفّذة للقيود أو المتأثرة بها هي الجهة الأولى، وأحياناً الوحيدة، القادرة على تقديم معلومات دقيقة بشأن طبيعة الحجب ونطاقه. ومن ثم تمثل الممارسات المكرسة بوضوح إزاء توثيق الطلبات وإحالتها إلى الجهة المسؤولة داخل الشركات عاملاً حيوياً لضمان تقييم المعلومات بسرعة وفعالية. والمؤسسات المملوكة للدولة ملزمة بمعايير أعلى، نظراً لالتزامها المباشر بالحماية<sup>(75)</sup>. وحيثما أمكن، ينبغي للشركات أن تتعاون مع أصحاب المصلحة المحليين والدوليين للتخفيف من الأضرار<sup>(76)</sup>.

49- وفي مواجهة ما يرد بصورة متكررة من طلبات لتنفيذ عمليات تعطيل الاتصالات، أنشأت الشركات الخاصة مبادرات طوعية تهدف إلى تحسين تعاملها مع هذا الضغط. ومن الأمثلة على ذلك مبادرة الشبكة العالمية، التي أصدرت بيانات في عامي 2016 و2020 تدعو إلى شفافية أكبر بكثير من جانب الحكومات التي تأمر بعمليات الحجب وإلى اتخاذ خطوات فورية لإبلاغ المستخدمين بعمليات الحجب وتعزيز الحوار بين الشركات والحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية<sup>(77)</sup>.

(74) فيما يلي المنظمات والمبادرات التي تتولى بانتظام جمع معلومات عن حالات التعطيل المنفّذة بناء على أمر: Open Observatory of Network Interference, Internet Outage and Detection Analysis project of the Georgia Institute of Technology Internet Intelligence Lab, NetBlocks, Kentik, Monash IP Observatory, Access Now and #KeepItOn coalition. ويقدم عدد من المنظمات أيضاً، مثل ميتا وغوغل، بيانات مهمة فيما تصدره من تقارير.

(75) A/HRC/17/31، الفقرة 4.

(76) ورقة مقدمة من Global Network Initiative.

(77) المرجع نفسه.

50- غير أن العديد من شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية لا تقدّم بصورة فاعلة معلومات عن ممارساتها المتعلقة بعمليات الحجب<sup>(78)</sup>، ولا تشارك في تحالفات موجهة نحو الوقاية. ولم ترد على دراسة استقصائية<sup>(79)</sup> أجريت مؤخراً بشأن الممارسات المتعلقة بعمليات الحجب سوى شركتين من أصل 15 شركة تعمل في أفريقيا، وأفادت التقارير بأن معظم شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية المشاركة في تقييم آخر تفنّرت إلى بروتوكولات للكشف عن المعلومات المتعلقة بعمليات الحجب<sup>(80)</sup>.

51- وكثيراً ما تتطلب عمليات التعطيل، لا سيما في حالات التعليق الذي يستهدف الوصول إلى المنصات، استخدام تكنولوجيا إضافية لرصد حركة المرور وتعطيل الوصول إلى قنوات محددة. وعلى وجه الخصوص، وثّق باحثون الاستخدام المتكرر لتكنولوجيا التفتيش العميق للرمز المعلوماتية لأغراض المراقبة ولمنع الوصول إلى قنوات اتصال بعينها دعماً لتدابير قمعية. ومع أن هذه الأدوات يمكن أن تُستخدم لأغراض مشروعة، مثل تقييد الوصول إلى المحتوى غير القانوني، فقد وُثِّت على نحو جيد إساءة استخدام الفحص العميق للرمز المعلوماتية في المراقبة وفي تنفيذ عمليات الحجب<sup>(81)</sup>، علماً أن بعض الأدوات تُسوّق صراحة بمؤشرات تدل على فعاليتها في التعليق الانتقائي للوصول إلى تطبيقات مثل الشبكات الخاصة الافتراضية أو وسائل التواصل الاجتماعي. وينبغي لشركات التكنولوجيا أن تتناول هذه الشواغل في سياساتها المتعلقة بحقوق الإنسان وغيرها من السياسات<sup>(82)</sup>.

## دال - تعزيز القدرة على الصمود في وجه عمليات الحجب

52- أقامت منظمات دولية ومحلية وباحثون وشركات تحالفات لجرد عوامل الخطر، وتحديد علامات للإنذار المبكر، ووضع استراتيجيات للتخفيف، وتعزيز الأدوات والاستراتيجيات الرامية إلى تقديم الدعم المباشر للفئات المتضررة من عمليات الحجب لزيادة قدرتها على الصمود<sup>(83)</sup>. وهذه تحالفات ينبغي تعزيزها، كما ينبغي إرساء جهود جديدة لدعم الفئات المتضررة ودعمها باستمرار.

53- وينبغي أن يشمل هذا الدعم تحسين التنسيق بين الفئات التي يُحتمل أن تتضرر بعمليات الحجب ومنظمات المجتمع المدني والشركات قبل فترات ارتفاع المخاطر وأثناءها لضمان التبادل الفوري للمعلومات وتنفيذ تدابير التخفيف. وينبغي أن يُزود مستخدمو الإنترنت بما يلزم من استراتيجيات وأدوات الالتفاف، مثل الشبكات الخاصة الافتراضية والشبكات المتداخلة، التي ينبغي أن تكون متاحة بسهولة وميسورة التكلفة ومأمونة<sup>(84)</sup>. وينبغي توسيع نطاق الجهود الرامية إلى تحسين الدراية الرقمية<sup>(85)</sup>، كما ينبغي للشركاء الدوليين أن يستثمروا في هذه الدراية، بما في ذلك الوصول إلى مهارات الأمن الرقمي الأساسية. وقد تسهم النماذج اللامركزية للاتصالات عبر الإنترنت، مثل الشبكات المجتمعية، في تقليل التعرض لحجب الإنترنت إلى أدنى حد.

(78) ورقة مقدمة من Ranking Digital Rights.

(79) انظر: [www.business-](http://www.business-)

[humanrights.org/documents/37471/2022\\_Africa\\_Internet\\_Shutdowns\\_Briefing\\_EN\\_v3.pdf](http://humanrights.org/documents/37471/2022_Africa_Internet_Shutdowns_Briefing_EN_v3.pdf)

(80) انظر: [www.rankingdigitalrights.org/index2020/indicators/F10](http://www.rankingdigitalrights.org/index2020/indicators/F10).

(81) انظر: <https://citizenlab.ca/2018/03/bad-traffic-sandvines-packetlogic-devices-deploy-government-/spyware-turkey-syria>

(82) انظر: [www.top10vpn.com/research/Internet-shutdown-tech-allot](http://www.top10vpn.com/research/Internet-shutdown-tech-allot).

(83) نتيج Internews مجموعة قيمة من الموارد والأدوات، بما في ذلك تجميع لموارد جديدة وموارد كانت متاحة، وأدلة، ومنهجيات لمساعدة الأفراد والناشطين قبل حجب الإنترنت وخلاله وبعده. انظر: <https://internews.org/resource/optimashutdownworkflow>.

(84) انظر: <https://carnegieendowment.org/2022/03/31/government-Internet-shutdowns-are-changing.-how-should-citizens-and-democracies-respond-pub-86687>

(85) تقرير مقدم من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

## هاء - الجبر القضائي

54- يمثل وجود جهاز قضائي مستقل أمراً بالغ الأهمية لتمكين الضحايا والمجتمع المدني من السعي إلى إعمال المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن عمليات الحجب. وفي السنوات الأخيرة، أثرت قضايا على العديد من المحاكم الوطنية والإقليمية ضد وكالات حكومية ومسؤولين وشركات نفذوا عمليات الحجب، وواكب ذلك تزايد عدد المحاكم التي أعربت عن قلقها إزاء عمليات الحجب. وخلصت محاكم إلى أن عمليات حجب سابقة كانت غير قانونية<sup>(86)</sup>، وأمرت بإعادة تفعيل الربط الشبكي بالإنترنت في حالات حجب كانت جارية<sup>(87)</sup>، كما أمرت في إحدى القضايا سلطة معنية<sup>(88)</sup> بعدم فرض حجب في المستقبل، وقضت بمنح تعويض<sup>(89)</sup>. وطالبت المحكمة العليا في الهند بنشر جميع أوامر الحجب وأنشأت آليات للمراجعة<sup>(90)</sup>.

55- وأصدرت محكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حكمي إدانة لعمليات الحجب. ففي عام 2020، خلصت المحكمة إلى أن حجب الإنترنت لمدة ثلاثة أيام في توغو في أيلول/سبتمبر 2017 قد انتهك الحق في حرية التعبير، وأمرت الحكومة بدفع تعويض لمقدم الالتماس<sup>(91)</sup>. وفي عام 2021، أقامت منظمات مختلفة دعوى قضائية أمام المحكمة تطلب فيها أمراً بإنهاء الحظر المفروض على الوصول إلى تويتر في نيجيريا والبت في قانونية الحظر. وكإجراء مؤقت، أمرت المحكمة، في حزيران/يونيه 2021، بأن تمتنع السلطات عن مقاضاة أو مضايقة أو معاقبة أي شخص يستخدم تويتر، بما في ذلك من خلال الشبكات الخاصة الافتراضية، مشيرة أيضاً إلى أن أي عرقلة لاستخدام منصة تويتر يُعتبر عرقلة لحقوق الإنسان<sup>(92)</sup>.

(86) انظر: Economic Community of West African States Community Court of Justice, *Amnesty International et al. v. Togolese Republic*, judgment of 25 June 2020; Islamabad High Court of Pakistan, *CM Pak Limited v. Pakistan Telecommunication Authority*, case No. 42/2016, judgment of 26 February 2018 (overturned by the Supreme Court of Pakistan, *M/O Information Technology and Telecommunications, Islamabad, and The Pakistan Telecommunications Authority, Islamabad v. Pakistan* (case Nos. C.A 977-978/2018, judgment of 22 April 2020); State Administrative Court of Jakarta, *Aliansi Jurnalis Independen (AJI) and Others v. The Ministry of Communication and Information (Kominfo) and The President of the Republic of Indonesia*, case No. 230/G/TF/2019/PTUN-JKT, judgment of 3 June 2020 (overturned by the Constitutional Court of Indonesia (case No. 81/PUU/XVIII/2020) on 27 October 2021).

(87) على سبيل المثال، محكمة الخرطوم المحلية في السودان؛ انظر: [www.jurist.org/news/2021/11/sudan-court-orders-end-to-Internet-shutdown/](http://www.jurist.org/news/2021/11/sudan-court-orders-end-to-Internet-shutdown/) و *Zimbabwe Lawyers for Human Rights and Media Institute for Southern Africa v. The Minister of State in the President's Office - Responsible for National Security and others*, case No. HC 265/19, judgment of 21 January 2019.

(88) High Court for Zambia, *Chapter One Foundation Limited v. Zambia Information and Communications Technology Authority*, case No. 2021/HP/0955, consent judgment of 21 March 2022.

(89) انظر: Economic Community of West African States Community Court of Justice, *Amnesty International et al. v. Togolese Republic*.

(90) انظر: Supreme Court of India, *Anuradha Bhasin v. Union of India*, judgment of 10 January 2020. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن آلية الاستعراض تتعرض للانتقاد بسبب افتقارها إلى الاستقلال عن الجهاز التنفيذي الحكومي؛ انظر الورقة المقدمة من the Software Freedom Law Center و the Internet Freedom Foundation.

(91) Economic Community of West African States Community Court of Justice, *Amnesty International et al. v. Togolese Republic*.

(92) انظر: [www.vanguardngr.com/2021/06/twitter-ban-fg-defiant-as-ecowas-court-stops-nigeria-from-prosecuting-users](http://www.vanguardngr.com/2021/06/twitter-ban-fg-defiant-as-ecowas-court-stops-nigeria-from-prosecuting-users).



56- وخلصت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى حدوث انتهاك لحرية التعبير في قضية أصبح فيها الوصول إلى موقع شبكي يدار بصورة قانونية مستحيلاً بسبب أثر جانبي نجم عن تعليق موقع غير قانوني في شبكة الإنترنت. ولاحظت المحكمة ما يلي: "في حالة وجود ظروف استثنائية تبرر حجب محتوى غير قانوني، يجب على الوكالة الحكومية التي تصدر أمر الحجب أن تكفل استهداف المحتوى غير القانوني بدقة وعدم التسبب في آثار تعسفية أو مفرطة، بصرف النظر عن طريقة تنفيذ الحجب. وأي إجراء حجب عشوائي يعرقل محتوى قانونياً أو مواقع إلكترونية قانونية كأثر جانبي لتدبير يستهدف محتوى أو مواقع إلكترونية غير قانونيين فهو يعادل عرقلة تعسفية لحقوق مالكي هذه المواقع"<sup>(93)</sup>.

57- بيد أن العديد من مقدمي الالتماسات يواجهون مشاكل عملية في التماس مراجعة قضائية فعالة لعمليات الحجب. ويمثل تأخير إجراءات المحاكم وبطء وتيرتها في كثير من الأحيان مشكلة نمطية في هذا الصدد، إذ تطول بعض القضايا لسنين، الأمر الذي يستنزف الموارد ويحد من تأثير قرارات المحاكم. وإضافة إلى ذلك، قد يعتبر بعض القضاة أن القضايا تصبح موضع عقيدة بمجرد انتهاء الحجب ويمتنعون عن إصدار قرارات نهائية، وقد تؤدي الخبرة الرقمية المحدودة لأعضاء السلطة القضائية أيضاً إلى تقييد بعض القضايا. ويمكن أن تشكل السلطة التقديرية الواسعة الممنوحة للسلطة التنفيذية في العديد من الولايات القضائية في مسائل الأمن القومي عقبة أخرى أمام نجاح الطعن القضائي في عمليات الحجب.

## سادساً – الاستنتاجات والتوصيات

58- في كثير من الأحيان، تُبطل أو تُعلق قنوات الاتصال الرئيسية أو شبكات اتصال بأكملها، ويكون ذلك أحياناً دون اعتراف أو مبرر رسميين، الأمر الذي يحرم الآلاف أو حتى الملايين من وسيلتهم الوحيدة للوصول إلى أحبائهم أو مواصلة عملهم أو المشاركة في المناقشات السياسية أو في صنع القرار.

59- وبالنظر إلى ما تتسم به عمليات حجب الإنترنت من بعد عشوائي وتأثير واسع، فهي نادراً ما تفي بالمطلبات الأساسية المتمثلة في الضرورة والتناسب. وغالباً ما يمتد تأثيرها السلبي على التمتع بالعديد من الحقوق إلى ما هو أبعد من مناطق أو فترات تنفيذها، وهو ما يجعلها غير متناسبة، حتى وإن كان المقصود منها الاستجابة لتهديدات حقيقية. وسيزداد تأثير عمليات الحجب بموازاة مع تقدم الرقمنة، فكلما كانت مدة استخدام القناة طويلة وانتشارها واسعاً، كلما كان تأثير تعطيلها كبيراً.

60- وتتعارض عمليات الحجب بصورة مباشرة مع الجهود الرامية إلى سد الفجوة الرقمية، ومع آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المسرعة التي يُعول على جنيها من سد هذه الفجوة، وهو ما يهدد تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويقوض الحجب قدرة الناس على المشاركة في المناقشات والقرارات التي تحكم حياتهم وعلى الإسهام في بناء مجتمعات آمنة ومزدهرة<sup>(94)</sup>. وتؤدي عمليات الحجب في الواقع إلى تعميق الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها.

(93) European Court of Human Rights, *Vladimir Kharitonov v. Russia* (application No. 10795/14), judgment of 23 June 2020, para. 46. See also *Cengiz and others v. Turkey* (applications No. 48226/10 and No. 14027/11), judgment of 1 December 2015; and *Ahmet Yikdirim v. Turkey* (application No. 3111/10), judgment of 18 December 2012.

(94) اعتمد ممثلو الجهات التي شاركت في المرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، المنعقدة في جنيف في عام 2003، إعلان مبادئ يوضح بالتفصيل تصور هذه الجهات لمسألة بناء مجتمع معلومات جامع محوره الإنسان وعماده التنمية، ويقوم على أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويحترم احتراماً تاماً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويكرسه. وقد أعادت الجمعية العامة، في قرارها 125/70، تأكيد التزامها بإعلان المبادئ المذكور.

61- ويجب النظر إلى ظهور وانتشار حالات حجب الإنترنت في سياق مشهد رقمي متغير يطرح تحديات هائلة في مجال حقوق الإنسان ويسهم في التراجع الديمقراطي في جميع مناطق العالم. وتكمل عمليات الحجب تدابير رقمية أخرى تُستخدم لقمع المعارضة، مثل الرقابة المشددة، وتصفية المحتوى على نحو منهجي، والمراقبة الجماعية، فضلاً عن استخدام جحافل الدعاية الإلكترونية التي ترعاها الحكومة، والهجمات الإلكترونية، والمراقبة المستهدفة للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

62- واعترافاً بالتأثيرات السلبية العميقة لعمليات الحجب على حقوق الإنسان، أصبحت دول كثيرة أكثر إلحاحاً في إدانتها لهذه التدابير. وشاركت منظمات دولية وشركات ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وجهات من المجتمع المدني في مبادرات لمنع عمليات الحجب وتخفيف حدة وقعها عند حدوثها. ومع ذلك، فحتى لو أصبحت عمليات الحجب الشاملة أقل تواتراً، فمن المرجح أن تتوسع أساليب العرقلة المستهدفة، مثل حظر منصات أو قنوات معينة. وفي بعض الظروف، قد يكون لمثل هذا الحظر تأثيرات واسعة النطاق تكاد تضاهي تأثير الحجب الشامل، نظراً إلى البصمة الرقمية لبعض المنصات.

63- ويؤدي حجب الإنترنت، بحكم طبيعته، إلى تقييد حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن قانون حقوق الإنسان لا يستبعد تماماً إمكانية فرض قيود على الاتصالات بناء على أمر صادر عن الدولة، فهو يضع حدوداً واضحة جداً وجوهرية لممارسة هذه السلطة. وقد بينت نتائج الاستعراض الذي أجري في سياق إعداد هذا التقرير أن هذه الحدود تكاد تتجاوز دائماً عند فرض عمليات الحجب.

64- وتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن ضمان اتباع نهج تمتثل لحقوق الإنسان في عمليات الحجب. وفي الأساس، ينبغي لها أن تمتنع عن فرض عمليات الحجب، وأن تعزز الوصول إلى الإنترنت إلى أقصى حد، وتزيل العقبات المتعددة التي تعيق الاتصال. ويقع على الشركات والمنظمات الدولية ووكالات التنمية والمجتمع المدني دور يمكن أن تؤديه في إنهاء عمليات الحجب والتقليل من تأثيرها. وينبغي للشركات أن تتفادى التعطيل إلى أقصى حد ممكن وأن تبذل العناية الواجبة لتقييم المخاطر التي يتسبب فيها الحجب في مجال حقوق الإنسان وأن تتخذ إجراءات بشأنها. ومن الأهمية بمكان أن تُدمج الوكالات الإنمائية والجهات المانحة، في سياق سعيها إلى توسيع شبكات الاتصالات وسد الفجوة الرقمية العالمية، اعتبارات حقوق الإنسان في جهودها، وأن تضع في اعتبارها إمكانية تعطيل الخدمات الرقمية بناء على أمر صادر عن الدولة. وينبغي للمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والأوساط الأكاديمية أن تواصل جهودها في الدعوة إلى مناهضة عمليات الحجب.

65- وتتمثل إحدى أكبر العقبات التي تحول دون كبح تزايد عمليات حجب الإنترنت في عدم تسليط الضوء الكافي على التدابير المتخذة في هذا الصدد وتأثيراتها. ومن هذا المنطلق، يمكن إحداث فرق شاسع بإنشاء آلية تعاونية تتولى بصورة منهجية جمع المعلومات عن عمليات التعطيل المنفذة بناء على أمر صادر وتسهم فيها الدول والمجتمع المدني والشركات. ويمكن أن تشمل هذه الخطوة، على سبيل المثال، العمل على إنشاء قاعدة بيانات شاملة ومتاحة للجمهور تُدرج فيها الأوامر القضائية بتقليص الوصول إلى الإنترنت أو منصات الاتصالات الرقمية وأسبابها الأساسية ونطاقها. وتظل المفوضية على استعداد لدعم المناقشات المتعلقة ببلورة هذه الآلية.

## ألف- التوصيات المقدمة إلى الدول

66- ينبغي للدول أن تمتنع عن أعمال الطيف الكامل من عمليات حجب الإنترنت نظراً لتأثيراتها العشوائية وغير المتناسبة التي تمس بحقوق الإنسان. وتفرض عمليات الحجب الشاملة على وجه الخصوص بطبيعتها عواقب غير مقبولة تمس بحقوق الإنسان ولا ينبغي فرضها أبداً.

67- ومع ذلك، ففي حال نظرت الدول في تنفيذ عمليات حجب أو أقدمت على تنفيذها، ينبغي لها في جميع الحالات أن تتقيد تقييداً صارماً بالمتطلبات الأساسية الستة التالية. ويجب أن تمتثل أي عمليات حجب للإنترنت إلى ما يلي:

- (أ) أن تستند بوضوح إلى قانون لا لبس فيه و متاح للجمهور؛
- (ب) أن تكون ضرورية لتحقيق هدف مشروع، وفق ما هو محدد في قانون حقوق الإنسان؛
- (ج) أن تكون متناسبة مع الهدف المشروع وأقل الوسائل تدخلاً في سياق السعي إلى تحقيق الغاية المتوخاة؛ ومن ثم، ينبغي أن يكون نطاقها ضيقاً إلى أقصى حد ممكن، من حيث المدة والنطاق الجغرافي والشبكات والخدمات المتأثرة؛
- (د) أن تكون مرهونة بإذن مسبق من محكمة أو هيئة قضائية مستقلة أخرى، لتجنب أي تأثير سياسي أو تجاري أو غير ذلك من أوجه الضغط غير المبررة؛
- (هـ) أن تبلغ مسبقاً إلى الجمهور ومقدمي خدمات الاتصالات أو الإنترنت، مشفوعة بشرح واضح للأساس القانوني للحجب والتفاصيل المتعلقة بنطاقه ومدته؛
- (و) أن تكون مرهونة بآليات انتصاف مجددة يمكن أن يصل إليها من تأثرت حقوقهم بالحجب، بما في ذلك من خلال إجراءات قضائية في محاكم مستقلة ومحايده؛ وينبغي تنفيذ إجراءات المحكمة في الموعد المناسب وإتاحة إمكانية استصدار حكم بعدم قانونية عمليات الحجب التي يُنتهك فيها القانون المعمول به، ولو بعد انتهاء الحجب موضع الشكوى.

68- وينبغي للدول في كل الأحوال أن تقدّم معلومات عامة شاملة، في الوقت المناسب، بشأن أي عمليات حجب للإنترنت قد تفرضها، بما في ذلك خنق عرض النطاق الترددي، أو الحد من الوصول إلى بعض خدمات الاتصالات أو المنصات أو تعليق الشبكات الخاصة الافتراضية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول ألا تحظر أو تعلق أو تجرم استخدام أدوات التشفير أو الالتفاف أو قنوات اتصال معينة، مثل الشبكات الخاصة الافتراضية، وينبغي لها بدلاً من ذلك أن تتيح الوصول إلى تلك الأدوات.

## باء - التوصيات المقدمة إلى الشركات

69- ينبغي لمؤسسات خدمات الإنترنت وشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية الاضطلاع بما يلي تماشياً مع مسؤولياتها المتعلقة باحترام حقوق الإنسان:

- (أ) اتخاذ جميع التدابير القانونية الممكنة لمنع تفعيل الحجب الذي طُلب منها تنفيذه، وإذا كان مع ذلك لا مناص من المضي قدماً في تفعيل الحجب، فعليها تفادي التأثيرات الماسة بحقوق الإنسان إلى أقصى حد ممكن أو التخفيف منها؛ واستنفاد سبل الانتصاف المحلية للطعن في طلبات الحجب وتنفيذ طلبات الحجب بصورة ضيقة، وبأكثر الطرق حفاظاً على حقوق الإنسان، بهدف إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة قدر الإمكان؛ واتخاذ جميع التدابير القانونية لإتاحة الكشف الكامل عن المعلومات المتعلقة بالعراقيل؛
- (ب) بذل العناية الواجبة الكافية في مجال حقوق الإنسان من أجل تحديد التأثيرات السلبية الماسة بحقوق الإنسان وتفاديها والتخفيف منها والخضوع للمساءلة عنها، بما في ذلك فيما يتعلق بحجب الإنترنت، لا سيما عن طريق إجراء تقييم شامل لمخاطر تنفيذ أوامر حجب الإنترنت، عند دخولها الأسواق وخروجها منها؛

(ج) تضمين بيان السياسة العامة لحقوق الإنسان التزاماً بمنع وتخفيف التأثيرات السلبية الماسة بحقوق الإنسان في سياق حجب الإنترنت؛ ووضع سياسات وإجراءات تشغيلية من أجل الاستعداد بصورة كافية للتعامل مع طلبات الحجب حتى في حالات التعرض لضغط قوي؛

(د) تعزيز المشاركة والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة الذين يعملون على تفادي تعطيل الاتصالات وكبحه، لا سيما الفئات المتضررة والمجتمع المدني، بسبل منها خاصة العمل في الوقت المناسب وبصورة منهجية على تقاسم المعلومات ذات الصلة المتعلقة باضطرابات الاتصالات وحالات التعطيل الصادر بها أمر.

## جيم- التوصيات المقدمة إلى الوكالات الإنمائية والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية

70- تتعلق إحدى الاستنتاجات الرئيسية الواردة في هذا التقرير بالحاجة إلى إيجاد حلقة وصل بين العمل المتعلق بالربط الشبكي الرقمي والجهود المتعلقة بمسألة حجب الإنترنت. ومراعاة لذلك، ينبغي للوكالات الإنمائية والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية أن تساعد على إقامة حلقات الوصل المذكورة باتخاذ الخطوات التالية:

(أ) كفالة مراعاة مخاطر حجب الإنترنت عند تصميم وتنفيذ برامج التعاون المتعلقة بالربط الشبكي بالإنترنت؛

(ب) إدراج إشارة إلى معايير حقوق الإنسان عند دعم وضع أطر قانونية ومؤسسية والسعي للحصول على التزامات للحد من عرقلة الاتصالات الرقمية بما يتفق مع تلك الالتزامات؛

(ج) النظر في إدراج مبادرات لإتاحة الوصول إلى التشفير وغيره من أدوات الالتفاف، وتعزيز الدراية الرقمية في الجهود الرامية إلى توسيع نطاق إتاحة الربط الشبكي؛

(د) استعراض النظم القائمة لجمع البيانات المتعلقة بالوصول إلى الإنترنت، بما في ذلك ما يتعلق منها برصد تنفيذ الهدف 9(ج) من أهداف التنمية المستدامة، للتأكد من أنها تتضمن معلومات عن حالات حدوث تعطيل بأمر من الدولة وأثرها على تحقيق ربط شبكي ذي جدوى.

## دال- التوصيات المقدمة إلى المجتمع المدني

71- ينبغي التشديد على دور المجتمع المدني الذي لا غنى عنه في التصدي لحالات حجب الإنترنت والذي يستحق دعماً تقنياً ومالياً إضافياً. ويؤدي المجتمع المدني بالفعل دوراً حاسماً في جمع المعلومات عن هذه التدابير، والطعن في أوامر التعطيل أمام المحاكم، والدعوة إلى إنهاء حالات حجب الإنترنت. وللمضي قدماً، يشجع المجتمع المدني على ما يلي:

(أ) تعزيز الجهود التعاونية لتفادي حالات حجب الإنترنت وكشفها ودراستها والتصدي لها؛

(ب) مواصلة تطوير وتعزيز الاستراتيجيات الوقائية قبل الأحداث التي يحتمل أن تؤدي إلى تعطيل خدمات الاتصالات؛

(ج) دعم توطيد الدراية الرقمية وتعزيز الوصول إلى أدوات الالتفاف، وإيلاء الاهتمام الواجب بسلامة هذه الأدوات وإمكانية الوصول إليها والقدرة على تحمل تكاليفها.